

النظام الدولي بعد جائحة كورونا:
قراءة تحليلية نقدية للسيناريوهات المحتملة
The International System After the Coronavirus Pandemic:
A Critical Analytical Reading of Possible Scenarios

مصطفى ونوغي *

جامعة مولود معمري . تيزي وزو - الجزائر
mustapha.ouannoughi@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/05/28 تاريخ القبول: 2021 /12/01 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان تداعيات جائحة كورونا على النظام الدولي، باعتبارها تشكل تهديد مباشر على الأمن الإنساني، حيث أبانت على وجود فجوة كبيرة في المنظومات الصحية العالمية، وعدم جاهزية أغلبية دول العالم لمثل هذه الأوبئة التي تصيب البشرية. كما خلصت جائحة كورونا على ضرورة إعادة النظر في النظام الدولي الحالي، وبناء نظام دولي جديد يحوي أطراف جديدة بإمكانها إعطاء نفس جديد للتفاعلات الدولية، مما يفتح الأبواب على مصراعيه لبروز كل من الصين ودول البريكس والاتحاد الأوروبي على التأثير في صياغة قواعد النظام الدولي الجديد الذي من شأنه إنتاج توازن في العلاقات الدولية. كلمات مفتاحية: النظام الدولي، جائحة كورونا، الأمن الصحي، سناريوهات.

Abstract:

This study aims to demonstrate the repercussions of the Corona pandemic on the international system, as it constitutes a direct threat to human security, as it showed the existence of a large gap in global health systems, and the lack of readiness of most countries in the world for such epidemics that afflict humanity.

The Corona pandemic also concluded on the necessity of reconsidering the current international system, and building a new international order that includes new parties that can give a new breath to international interactions, which opens the doors wide for the emergence of China, the countries of the BRICS and the European Union to influence the formulation of the rules of the new international system that It would produce a balance in international relations.

Keywords: The international system, the Corona pandemic, health security, Scenarios.

مقدمة

أحدثت جائحة كورونا تأثيرا عميقا على النظام الدولي، باعتباره لم يشهد حالة وبائية بفضاعة وخطورة كورونا، التي تفشت بشكل سريع في كل بقاع العالم، مما جعل من منظمة الصحة العالمية أن تصنفه يوم 11 مارس 2020 كجائحة عالمية يستوجب على الجماعة الدولية التعامل معها بجدية وبسرعة، باعتبارها تحصد الأرواح وأجبرت شعوب المعمورة على الحجر الصحي الإلزامي، شلت جميع الميادين، وأفلست الكثير من الشركات خاصة شركات الطيران والملاحة البحرية، التي علقّت نشاطاتها إلى حين أمام إغلاق الدول لحدودها بشكل كلي أو جزئي.

هذا استوجب على صناع القرار العالمي التحرك بسرعة من أجل إيجاد الترياق (اللقاح)، من أجل إعادة الحياة إلى طبيعتها في خضم تمحور فيروس كورونا المستجد، وأشعل فتيل حرب بين الشركات المنتجة للأدوية عبر العالم، أين ضخت مبالغ كبيرة للإسراع في تحقيق تقدم بشأن إنتاج الترياق. وأمام هذا التدافع والتسارع، دفعت جائحة كورونا مجموعة من الباحثين في الشأن الدولي إلى طرح مجموعة من التساؤلات حول جدوى استمرار النظام الدولي الذي كان سائدا قبل الجائحة، ومآلاته مستقبلا، في ظل تصاعد قوى تنافس القوى التقليدية على قيادة العالم، أو على الأقل أن تكون طرفا في ذلك على رأسها الصين ودول البريكس.

الإشكالية:

وانطلاقا من هذا الواقع الدولي الذي أنتجته جائحة كورونا، سنحاول هذه الدراسة القيام بقراءة تحليلية ونقدية للنظام الدولي، مع استشراف مستقبله بعد جائحة كورونا، وذلك بالإجابة على الإشكالية التالية: ما هي مآلات النظام الدولي بعد جائحة كورونا؟ وهل يشهد العالم نظاما دوليا مغايرا أو استمرار النظام الحالي بآليات أخرى؟.

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، فإن دراستنا ستعتمد على الفرضيتين التاليتين:

- استمرار جائحة كورونا المستجد، سيقوض من إمكانية استمرارية النظام الدولي الحالي.
- كلما سرعت القوى التقليدية إلى إنتاج الترياق المضاد لفيروس كورونا المستجد، كلما سمح ذلك من استمرارية النظام الدولي ما قبل الجائحة.

ولمعالجة الموضوع محل الدراسة، فإننا سنعتمد على منهج تحليل المضمون، لتحليل وتشخيص جائحة كورونا كتهديد على الأمن الصحي العالمي، وواقع النظام الدولي في زمن كورونا الموضوع من ناحية، ومحاولة تفسير وتقديم أهم السيناريوهات المحتملة لطبيعة النظام الدولي بعد جائحة كورونا .

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تبيان مدى تأثير النظام الدولي بجائحة كورونا، وما تبعه من تداعيات على العلاقات الإنسانية تحت فرض القيود لتتقل الأشخاص على المستوى المحلي أو الخارجي، ومحاولة إعطاء تصور لمستقبل نظام دولي جديد مرن متعدد الأطراف، قادر على حل القضايا العالقة في المسرح الدولي.

عناصر الدراسة:

ولقد تم تقسيم الدراسة وفق مجموعة من العناصر، التي رأينها إلزامية للإجابة على الإشكالية المطروحة، وهي كالاتي:

أولاً: النظام الدولي في ظل جائحة كورونا،

ثانياً: تداعيات جائحة كورونا على النظام الدولي،

ثالثاً: مستقبل النظام الدولي بعد جائحة كورونا.

أولاً: النظام الدولي في ظل جائحة كورونا

أحدثت جائحة كورونا تغيراً كبيراً في طبيعة العلاقات الإنسانية الدولية، مما جعل أصحاب القرار في النظام الدولي يصنفونه ضمن التهديدات الكبرى التي تمس بقاء الإنسان من عدمه، وهو ما استوجب ضرورة العمل على تقويضها.

1: جائحة كورونا كتهديد دولي

لم يستغرق فيروس كوفيد 19 سوى أقل من شهرين حتى ينتقل من الصين ويتفشى في جميع دول العالم، واضحي بذلك جائحة عالمية حسب منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 مارس 2020، ويعد العالم اليوم أكثر من 121.924.515 مليون شخص مصاب، و2.694.724 حالة وفاة، و98.263.17 مليون حالة تماثلت للشفاء مطلع شهر مارس 2021، بداية سنة 2021¹، مما يدل على خطورة الفيروس وتهديده المباشر لحياة الأفراد باعتباره يتمتع بدرجة كبيرة من العدائية والعدوى، خاصة وأنه أخذ أشكال جديدة في تشكيلاته، فظهر فيروس كورونا المتحور في بريطانيا وجنوب إفريقيا والهند.

ولقد لعبت العولمة، بما تنتجه من تكنولوجيات، ووسائل الاتصال والاحتكاك بين الأفراد والجماعات دوراً بارزاً في تفشي وانتشار السريع للفيروس وتحوله إلى جائحة عالمية، حيث أن عملية السفر من وإلى بؤر فيروس كورونا ساهم بشكل كبير في تفشيه في جل أصقاع العالم².

إن فيروس كورونا لم يعد مشكلة الصين فقط، بل أضحت مشكلة عالمية بامتياز، لأن أولئك الذين هم بالقرب من المريض من المحتمل أن يكونوا حاملين للفيروس، وبالتالي فإن عملية السيطرة والتحكم في الفيروس معقدة جداً وغير مضمونة النتائج، واعتبرت الآثار الناجمة عنه تهديداً مباشراً للأمن الإنساني،

وحياة الأفراد وكيوناتهم، والأكثر من ذلك، في مجال الأمن الصحي، كشفت هذه الجائحة على عدم جاهزية وأهلية السياسات والنظم الصحية الوطنية للتعامل مع الجائحة كتهديد مباشر على حياة الأفراد.

2: واقع النظام الدولي في زمن كورونا

يواجه النظام الليبرالي أكبر أزمة له منذ نهاية الحرب الباردة، فالليبرالية في تراجع حول العالم، حي يقود الولايات المتحدة رئيس تتعارض سياسته الواقعية مع فكرة الحكم القائم على القواعد القانونية الدولية، وشهدت أوروبا صعود "الديمقراطيات غير الليبرالية"، ولم تصبح الأنظمة الاستبدادية أكثر عددًا فحسب، بل أصبحت أيضًا أكثر قمعية بتعرض نظام الاتفاقات الدولية لضغط هائل، بينما نادراً ما بدت التعددية اقل احتراماً.

أصبح "النظام الدولي القائم على القواعد" خالياً من الجوهر بشكل متزايد، لم يعد من الواضح ما هي القواعد، ومن يضعها، وما هي السلطة الأخلاقية التي تدعمها أو من يتبعها، ولكن إذا كان النظام الليبرالي في أزمة، فليس هناك ما يشير إلى ظهور نظام عالمي جديد في مكانه، بدلاً من ذلك، هناك فراغ استراتيجي وسياسي ومعياري متنام - اضطراب عالمي جديد³.

أظهرت الاستجابة لفيروس كورونا أن الدول تعمل، أكثر من أي وقت مضى، وفقاً لمصالح ذاتية ضيقة، وليس وفقاً للمعايير الدولية أو القيم المشتركة، إن تأثير العولمة محسوس في ترابط المشاكل، ولكن ليس في الحلول بل في وحشية الكشف عن قيود القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أين أصبح فيروس كورونا اختباراً لانهيار الحكومة العالمية.

وسط حالة من الذعر والارتباك، كان رد فعل الكثيرين في الغرب هو إلقاء اللوم على الصين الصاعدة وروسيا الصاعدة، المكلفين بالتصرف في تحد صارخ للمعايير الدولية: تهديد جيرانهم، وتصدير الاستبداد وتقويض الديمقراطية، وبالفعل، هناك الكثير مما يدعو للأسف بشأن الإجراءات الصينية والروسية الأخيرة، بحيث تشمل القائمة البعيدة عن الشمولية سجن الصين الجماعي للإيغور، وعمليات نفوذ بكين في الخارج، والأنشطة غير المشروعة لجيش التحرير الشعبي في بحر الصين الجنوبي، وضم موسكو لشبه جزيرة القرم، ودورها في تفاقم الحرب الأهلية السورية، والتدخل الروسي في 2016 في الانتخابات الرئاسية الأمريكية⁴.

ومع ذلك، فإن الصين وروسيا ليستا مسئولين عن أزمة نظام ما بعد الحرب الباردة، حتى لو استفادا منها، وتكمن الأسباب الحقيقية في الغرب نفسه، وأهمها الفشل في الالتزام بالمبادئ التي يقوم عليها هذا النظام في عهد الرئيس المنتهية عهده دونالد ترامب، على وجه الخصوص، أفسد القواعد والاتفاقيات والقيم الدولية، ظهر وضع طبيعي جديد - استثنائية أمريكية مع القليل من القيود الأخلاقية والسياسية⁵.

تفاقت التناقضات بين المبدأ الليبرالي والممارسة غير الليبرالية بسبب صنع السياسات الكارثية، وكانت الحرب في أفغانستان وغزو العراق وتدخل الناتو في ليبيا إخفاقات عملية وكذلك أخلاقية، لقد كشفوا عن

مستوى مريع من عدم الكفاءة، وشجعوا الصين وروسيا على الشعور ليس فقط بالصلاح الذاتي، ولكن أيضاً بالقوة، إذ لم يظهر دور الغرب فعليا، وكان جد محدوداً في قدرته على تشكيل الحوكمة العالمية.

إذا أراد الغرب أن يثبت للعالم وشعبه أن الليبرالية هي الطريق إلى الأمام، فسيتعين عليه تقديم برامج فعلية فيما يتعلق بأساسيات الأمن والتنمية والرفاهية، وهذا ينطبق في جميع المجالات - من إدارة الصحة العامة، والأخبار والمعلومات، ورفع مستوى التقنيات المدنية والعسكرية، إلى تعزيز البحث والتعليم، وكل هذا يتطلب سياسات والتزامات مالية أكبر من أي وقت مضى⁶.

كما يتطلب أيضاً عقلية مختلفة، عقلية تهدف إلى أن نكون أفضل فيما نفعله، بدلاً من مجرد الشكوى من ظلم الآخرين، بحيث انتصر الغرب في الحرب الباردة لأنها أثبتت أن الديمقراطية الليبرالية كانت أكثر فعالية وأكثر إنسانية من نظام القيادة والإدارة زمن الاتحاد السوفياتي⁷.

بالنظر إلى الصورة الأكبر، نحتاج إلى أن نكون أكثر مرونة في تفكيرنا بشأن النظام الدولي، وهذا يعني الاعتراف، بأن القيادة العالمية للولايات المتحدة في شكلها بعد الحرب الباردة قد انتهت، إذ يمكن لأمریکا - بل يجب - أن تكون من يضع جدول الأعمال، ولكن سيتعين عليها أن تعمل بشكل وثيق ليس فقط مع حلفائها، ولكن أيضاً مع مجموعة متنوعة من الشركاء، لقد طال انتظار نوع جديد من القيادة العالمية، أكثر استشارية واحتراماً للجماعة الدولية.

اليوم، من الممكن مناقشة ما إذا كان "الغرب" الوجودي لا يزال موجوداً، وانخفاض العلاقات عبر الأطلسي إلى أدنى مستوى لها منذ أزمة السويس عام 1956، في حين أن أوروبا منقسمة أكثر مما كانت عليه منذ عقود، المبادئ التي دعمت الغرب الحديث - سيادة القانون والشفافية والمساءلة وفصل السلطات - أصبحت موضع تساؤل متزايد وهويتها وغرضها في خطر⁸.

لقد حان الوقت أيضاً للتخلص من الوهم الواقعي بأن السياسة الدولية تدور حول القوى العظمى، لأن الحقيقة هي أنهم نادراً ما كانوا أكثر عجزاً، وإنما أظهروا القليل من القدرة على مواجهة التحديات الهائلة والمعقدة التي تواجهنا، مثل جائحة كورونا، وتغير المناخ المتسارع والفقر العالمي المستمر، وبدلاً من ذلك، سيأتي مستقبل الحوكمة العالمية بمدخلات أكبر من القوى المتوسطة (مثل أستراليا) والدول الأصغر، وسيشمل الجهات الفاعلة غير الحكومية بدرجة غير مسبوقة، سيصبح التعاون متعدد الأطراف أكثر أهمية وليس أقل⁹.

من المؤكد أن صنع القرار سيصبح أكثر تعقيداً، ولكن من المفارقات أن حجم وعالمية المخاطر التي نواجهها قد يساعدان في تركيز العقول وتوحيد الجهود، ولقد أبرز الوباء، أكثر من أي حدث آخر في التاريخ الحديث، الأهمية الحاسمة للنهج الدولية لحل المشكلات، وأظهر أن مصالحنا ومشاكلنا تتجاوز الحدود الوطنية، وكذلك يجب أن تتعدى ردود فعلنا.

ثانياً: تداعياتها جائحة كورونا على النظام الدولي

تمكنت جائحة كورونا من إحداث التصدع في طبيعة العلاقات الدولية، بحيث مست جل مناحي التفاعلات الدولية، ونظام العولمة الذي ساد منذ أكثر من ثلاثة عقود ، وعرقلت من نشاط أغلبية المؤسسات الدولية، وهو الأمر الذي دق ناقوس الخطر في استمرارية النظام الدولي أو تعديله.

1. تداعياتها على التفاعلات الدولية

كشفت هذه الجائحة العالمية الضعف الذي يعانيه النظام الدولي في مواجهة المخاطر والأزمات، بحيث عجزت أغلبية الدول في مواجهة هذه الأزمة العابرة للحدود، وذلك نتيجة التأثير الذي خلفته جائحة كورونا على التوازنات الدولية والإقليمية، الأمر الذي يضع فرضيات بروز مؤشرات حول التغيير الذي سيطال النظام الدولي في ظل التجاذبات التي تشهدها علاقات العديد من الدول وعلى رأسها العلاقة المتوترة بين واشنطن وبكين¹⁰.

ولقد أفرز هذا الموضوع العديد من الفرضيات حول مآل التوازنات الدولية في ظل أزمة فيروس كورونا، فهناك، من أقر أن مراكز النفوذ والقوة ستتحول من الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول آسيوية على رأسها الصين، نتيجة ما أسموه نجاحها في تدبير أزمة كورونا في مقابل سوء التدبير وضعف الاستجابة الذي رافق الإدارة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية، وهذا ما أكدته ستيفان والت، والذي أيد فرضية انتقال مركز القوة والنفوذ من الغرب إلى دول آسيوية، وذلك بسبب قدرة هذه الدول على النجاح بالسيطرة على الفيروس من خلال نهج إستراتيجية فعالة في التعامل مع الأزمة، الأمر الذي سيقوي مكانتها ومركزها داخل النظام الدولي، في مقابل ضعف التعامل مع هذه الجائحة الفجائية من جانب الغرب الذي شهد أعلى معدلات الإصابة على مستوى العالم. إذن، فإن القوة الآسيوية وعلى رأسها الصين مصممة على اكتساب مركزية جديدة في نظام عالمي منظم تقليدياً لمحاكاة دول حلف الأطلسي¹¹.

لقد استطاعت الصين السيطرة على جائحة كورونا من خلال قدرتها على الضبط الاجتماعي عبر الاعتماد على طرق رقمية مبتكرة، وقدمت نموذجاً ناجحاً وصاعداً مقابل النموذج الغربي الذي أخفق في التعامل مع الأزمة، وذلك ما أعاد قضية التنافس بين الولايات المتحدة، بوصفها قوة مهيمنة، والصين، بوصفها قوة صاعدة، إلى الواجهة، وذلك في خضم تصاعد الجدل حول فكرة حتمية الصدام بين القوتين من عدمها¹².

ومن جهة أخرى، وفي إطار التوازنات الدولية، قامت الصين بمحاولة تقوية نفوذها الاستراتيجي من خلال الاعتماد على ما سُمي بدبلوماسية الكمادات من خلال تقديم مساعدات طبية لبلدان مختلفة، بحيث حاولت تعزيز صعودها مستفيدة من أزمة الولايات المتحدة بفقدانها السيطرة والحد من انتشار الفيروس وتداعيات ذلك على اقتصادها، وأيضاً فشل بلدان الاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمة¹³.

ومن ذلك، يمكن القول إن هذه الأزمة العالمية لن تسهم في تغيير معالم السياسة العالمية السائدة التي يطبعها الصراع، والدليل على ذلك الأزمات الوبائية التي واجهتها البشرية على مر التاريخ والتي لم تضع حدا للتنافس خصوصا بين القوى الدولية الكبرى ولم تكن نقطة بداية لحقبة جديدة من التعاون الدولي.¹⁴

2: التأثير على مسارات العولمة

مثل هذا التحول تحديا واختبارا لظاهرة العولمة التي تعتمد على سياسة الانفتاح على العالم، بحيث تحولت إلى مواجهة تداعيات سياسة الدول لمواجهة جائحة فيروس كورونا المعتمدة على الانغلاق والعزلة ووقف حركة النقل والتبادلات في مختلف المجالات خاصة التجارية منها، الأمر الذي أدى إلى بروز هشاشة النظام المعولم والتي يقصد بها ضعف القوى المحركة للعولمة في مواجهة الأزمات والكوارث والتكيف معها، بحيث يصبح الحل هو وقف وتحجيم التدفقات العابرة للحدود والإغلاق والحماية لمواجهة هذه الأزمة الضاغطة، هذا الأمر الذي فرض إعادة الاعتبار للحدود الوطنية والاعتماد على الكفاءة والإنتاج المحلي، ومن ثم إعادة تشكيل الجغرافية السياسية.¹⁵

وقد تسببت العولمة في ظل جائحة كورونا بركود كبير على مستوى الاقتصاد العالمي، بحيث شهد النظام الاقتصادي هزة كبيرة نتيجة انهيار سلاسل التوريد في ظل تزايد الطلب العالمي في ظل صعوبة وجود بدائل لبعض الصناعات التي شهدت إقبالا كبيرا وعلى وجه الخصوص في بعض القطاعات الأساسية خصوصا الطبية وذلك نتيجة استئراء الفيروس وامتداد رقعاته، هذا الأمر الذي خلق نوعا من عدم الاستقرار واللاتوازن على مستوى حاجيات الدول، وهذا الأمر الذي أدى إلى ظهور تحولات في ديناميات القوة لدى بعض الاقتصاديات الكبرى.¹⁶

وفرضت الأزمة إعادة تقييم الاقتصاد العالمي المترابط، فالعولمة لم تسمح فقط بالانتشار السريع للأمراض المعدية، بل عززت الترابط العميق بين الشركات والدول مما يجعلها أكثر عرضة للصدمات غير المتوقعة. هذا الأمر الذي كان له انعكاسات كبيرة على أهم كيانات النظام الدولي. نتيجة ما يعانيه هذا النظام من هشاشة والتي تفاقمت في ظل جائحة كورونا، الأمر الذي مثل فرصة مهمة لعودة القوميين وأنصار الحدود المغلقة، كما أنه من المستبعد أن يعود العالم إلى فكرة العولمة ذات المنفعة المتبادلة كما في السابق.¹⁷ ويعتقد البعض أن العولمة عملية لا تنتهي أبداً وأن ظهور تحديات عابرة للحدود مثل الأوبئة والكوارث البيئية سيتطلب استجابات منسقة عالمياً، في حين تميل مجموعة أخرى للقول بأن النظام العالمي الناشئ سيظهر منافسات جيوسياسية أكثر حدة بين القوى العظمى - وعلى الأخص بين الولايات المتحدة والصين - وأن درجة الاعتماد المتبادل فضلا عن كثافة التفاعلات عبر الوطنية في جميع أنحاء العالم عالية جدا لدرجة أن العودة إلى حقبة ما قبل العولمة أمر شبه مستحيل، بحيث ستتباطأ العولمة في جميع أنحاء العالم، لكن ستغير الاتجاه على المستويات الإقليمية، بحيث سيزداد الفصل بين الاقتصاديين الأمريكي والصين، لكن بالمقابل وخصوصا الصين، ستزيد من جهودهما لقيادة العولمة نحو الإقليمية، بحيث أظهرت الجائحة أهمية

العولمة الإقليمية، بحيث ترى الدول الرائدة في المواقع الإقليمية المختلفة أن إنشاء سلاسل التوريد الإقليمية تحت قيادتها أمر حيوي لمصالحها الوطنية أكثر من أي وقت مضى¹⁸.

في حين أظهر وباء فيروس كورونا أن الاحتفاظ بمكانة أقل في سلاسل التوريد العالمية أمر خطير للغاية بالنسبة للاقتصادات الوطنية، فإن وجود علاقات اقتصادية مترابطة مع دول المنطقة نفسها قد يكون منقذاً للحياة، وأن مركزية الصين في الانتعاش الاقتصادي لشرق وجنوب شرق آسيا في حقبة ما بعد كورونا واضحة تماماً¹⁹، على الرغم من القلق المتزايد للعديد من الدول في المنطقة فيما يخص تزايد ثقة الصين بالنفس في وضع قواعد النظام الجيوسياسي الجديد.

3: تداعياتها على مستوى المؤسسات الدولية الإقليمية

كشفت جائحة كورونا مدى الضعف والقصور الذي تعاني منه المؤسسات الدولية، إذ شكلت هذه الأزمة اختباراً مهماً لأبرز مؤسسة دولية وهي منظمة الأمم المتحدة من أجل قياس مدى فاعلية دورها في إدارة الأزمات الدولية ومدى استيعابها لحجم المخاطر والتحديات المستجدة التي تواجه المنظومة الكونية، وفعلياً فقد أظهرت هذه الكارثة الصحية قصور دور الأمم المتحدة وفروعها المتخصصة لا سيما الصحية في مواجهة هذا التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين.

وتعتبر منظمة الصحة العالمية والتي تأسست في العام 1948 إحدى هذه الوكالات المتخصصة في الأمن الصحي والتي تهدف إلى تعزيز وحماية الصحة الجيدة في جميع أنحاء العالم، وبحسب نظامها الأساسي تُعد هذه المنظمة الحارس العالمي للصحة العامة، لكن على الأهداف التي أنشأت من أجلها فإن هذه المؤسسة الصحية العالمية فشلت في العديد من الاختبارات خصوصاً في شق الأمراض الوبائية، وذلك بسبب عدم استجابتها السريعة للأزمات الصحية العالمية، بحيث ظهر للعيان خصوصاً في ظل جائحة كورونا مدى التردد والتناقض في تقديم البيانات واتخاذ القرارات من لدن المنظمة، بل وتقديم معلومات خاطئة حول الإرشادات التي يجب على الدول الالتزام بها، وكذا فيما يخص التجارب الخاصة ببعض الأدوية لعلاج مرضى كورونا ومدى نجاعتها وعلى رأسها الهيدروكسي كلوروكين بالإضافة إلى الخلل في إعطاء معلومات غير دقيقة حول اللقاحات المحتملة²⁰.

وعلى إثر ذلك، واجهت المنظمة انتقادات لاذعة حول سوء تدبيرها لهذه الجائحة العالمية، ومن دول عديدة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي قررت سحب تمويلها للمنظمة وهي التي تعتبر أكبر مساهم في منظمة الصحة العالمية بما يناهز 400 إلى 500 مليون دولار سنوياً أي بنسبة تتراوح ما بين 10 إلى 15 بالمائة من ميزانية المنظمة، وكان الرئيس ترامب قد وجه لها اتهامات تحت خط نظرية المؤامرة من خلال توأطئها مع الصين في شأن التغطية على انتشار الفيروس، وارتكابها لأخطاء قاتلة بتركيز اهتمامها على بكين ووضع الثقة المفرطة بها، وتضليل الولايات المتحدة فيما يخص المعلومات حول انتشار الوباء، بالإضافة إلى سوء إدارتها الشديد للأزمة²¹.

لم تكن الإدارة الأمريكية هي الوحيدة التي وجّهت انتقادات لأذعة للمنظمة بخصوص تعاملها مع هذه الأزمة الصحية العالمية، فقد شنت العديد من البلدان وعلى رأسها الهند واليابان، حملة ضدها بسبب فشلها بتدبير الأزمة، هذا ما أدى إلى تفاقم الوضع وسقوط أعداد هائلة كضحايا لهذا الفيروس²².

ولقد ارتبط ذلك بأزمة المؤسسات، وفشل النموذج التنموي الذي تدعو إليه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وهو ما يُعرف بتوافق واشنطن، هذا النموذج الذي يقضي بإزالة الدعم المُوجّه إلى الطبقات الدنيا والحد من دور الدولة في حياة شعوبها.

كما أظهرت الأزمة أيضاً تراجع دور بعض التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي كقوة توازن في النظام الدولي، بحيث اتسم تعامل دول هذا التكتل الإقليمي بالفردية والانعزالية في ظل أزمة كورونا، وواجهت أوروبا تحدياً كبيراً وخاصة مع تأثير أزمة بريكست.

بحيث بدت مؤسسة الاتحاد في معزل عن رسم سياسة موحدة في ظل هذه الجائحة، فقد ضربت الأهداف التي أنشأ على إثرها هذا التكتل، بحيث أغلقت الحدود، وتعثر التنسيق المشترك، وبالموازاة تصاعدت موجة الأنانية القومية والاتهامات المتبادلة بين دوله²³.

وقد أظهر وضع الاتحاد الأوروبي عدم التزام دوله بمبدأ التضامن، كما أبان عن ضعف أدوار المفوضية الأوروبية التي عجزت عن القيام بدور تنسيقي بين دوله، وتجلّى غياب ذلك عبر قيام الدول الأعضاء فيه بالتحرك بشكل انفرادي دون تنسيق فيما بينها خصوصاً في مسألة إغلاق الحدود وتطبيق سياسات العزل وإجراءات التفتيش، هذه الأمور التي أظهرت انتهاء عصر التضامن الأوروبي²⁴.

لذلك تفتح مرحلة ما بعد كورونا العديد من التحديات التي من شأنها أن تشكل هزة كبيرة في الدعائم الأساسية للاتحاد ومن أبرزها، دعامة الوحدة وذلك وسط غياب مظاهر التضامن والتعاون وانكفاء الدول ضمن حدودها، بحيث عمقت أزمة كورونا من هشاشة الاتحاد الذي تضرر بفعل تداعيات أزمات سابقة بدءاً بالأزمة الاقتصادية العالمية للعام 2008 مروراً بأزمة اللاجئين وتداعيات البريكست وصولاً إلى الأزمة المتولدة عن جائحة وباء كورونا.

بحيث أعادت الأخيرة الاعتبار إلى الدولة القومية كملاد في وقت الأزمات الكبرى، وكذلك عززت داخليا مساعي الشعبويين في أوروبا الراغبين في تفكيك الاتحاد، وخارجيا مراقبة العديد من القوى الدولية وعلى رأسها روسيا والصين للتحويلات الجيوسياسية في القارة الأوروبية، والدفع باتجاه تغذية النزعة الانفصالية التفككية، بحيث رأى العديد من الخبراء أن المساعدات التي قدمتها كلا الدولتين، على الرغم من تصنيفها ضمن الطابع الإنساني، إلا أنها لا تخلو من أبعاد جيوسياسية في سبيل تحقيق مصالحها عن طريق تقوية مكانتها داخل النظام الدولي.

هذه التداعيات من شأنها أن تلقي بظلالها مستقبلاً على محاولات الاتحاد لبناء قدراته الأمنية-الدفاعية، وترميم قطاعاته الاقتصادية التي تكبدت خسائر كبيرة جراء هذه الجائحة. لذلك فلا سبيل لإعادة

إحياء روح الاتحاد إلا عن طريق إعادة بناء وهيكلة الرعاية الصحية والقطاع الاقتصادي عن طريق التضامن بين بلدانه للوصول إلى أوروبا جيوسياسية متكاملة ومتماسكة²⁵.

وقد أثار الموقف السلبي للاتحاد الأوروبي العديد من التساؤلات حول الغاية من هذا التكتل الإقليمي الذي كان ينظر له على أنه أكثر تحالف موحد وأكثر إستراتيجية ما فوق بنية الدولة في العالم²⁶.

ومن هنا يمكن القول، إن المؤسسات الدولية والإقليمية، عجزت عن استيعاب الأخطار الجديدة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وعدم قدرتها على حشد وتعبئة الجهود الدولية لوضع خطة إستراتيجية لمواجهة هذا الخطر، وانحصر دورها على إلقاء الخطب وبعض المبادرات الصغيرة محدودة الأفق فضلاً عن بقائها رهينة ابتزاز من جانب الممولين والمانحين بها، لذلك، يجب أن تخلق جائحة كورونا أرضية خصبة لإصلاح المؤسسات الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف وذلك لجعلها أكثر كفاءة واستجابة للأزمات الدولية الفجائية.

ثالثاً: مستقبل النظام الدولي بعد جائحة كورونا

أثارت جائحة كورونا استفهاماً كبيراً في جدوى بقاء النظام الدولي الحالي، خاصة بعد الفشل الذريع في احتواء مخلفات جائحة كورونا، وهو الأمر الذي أنتج مجموعة من النقاشات التي تباينت في تحليل مستقبل النظام الدولي، وذلك من إمكانية استمراره أو الانتقال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب.

1: استمرار النظام الأحادي القطب بقيادة أمريكية

يؤكد هذا السيناريو استمرار التفوق الأمريكي داخل النظام الدولي، وذلك في ظل قدرته على فرض نفوذه وبسط سيطرته، فأصحاب هذا المنظور يرون أن أمريكا ولدت عظمى وستظل عظمى بفضل نظامها الاقتصادي القوي على الرغم من الهزات التي شهدتها، وبالموازاة أيضاً مع تحدي وجود القيادة الصينية، ويؤمن هؤلاء على قدرة نظام الحوكمة الأمريكية على تخطي الأزمات مهما كانت درجة خطورتها، والتاريخ الحديث والمعاصر خير شاهد على ذلك²⁷.

بحيث تواترت مجموعة من الأحداث التي اعتقد فيها الكثيرون أنها محطات نهاية للحقبة الأمريكية، فعلى سبيل المثال - في عام 1958 م، عندما أطلق الاتحاد السوفيتي القمر الاصطناعي الأول سبوتنيك - كان الاعتقاد القائم بأن "هذه نهاية أمريكا"، وصدمة النفط في العام 1973 عندما أوقفت الدول العربية النفطية تصدير النفط لأمريكا وأنهت ارتباط الدولار بالذهب، كان الجميع يعتقد بأن هذا الحدث يشكل نهاية الهيمنة الأمريكية، لكن ما حصل كان على النقيض²⁸.

كما أن نمط الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، يتمتع بخاصية التصحيح التلقائي، والتي تمكنه من التكيف والتعايش مع الأزمات كيفما كان نوعها وبالتالي يفرض أنماطاً معينة وجديدة من السلوك تجعلها دائماً على رأس الهرم العالمي، فالحوكمة الأمريكية، لم ولن تواجه أزمة وجود من وجهة نظرهم، هذا بخلاف أنظمة سياسية واقتصادية أخرى.

إذاً يمكن القول إن التداخيات التي خلفها فيروس كورونا على مستوى النظام الدولي، وإن كانت آثارها واضحة وقاسية للغاية، كانت لها انعكاسات بالغة في الذهنية السياسية الدولية، إلا أن ذلك لا يمكن أن يؤثر بشكل جذري في النظام العالمي، وبمعنى آخر، إن النظام العالمي الذي تتربع على هرمه الولايات المتحدة الأميركية سيستمر كما هو خلال العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين على أقل تقدير، وأن هذه الأخيرة ستبقى القوة المهيمنة على المستوى الدولي، وأن ما يحدث لن يجعل الصين أو حتى روسيا تحتل مكانة الولايات المتحدة الأميركية في النظام العالمي القائم²⁹.

فصحيح أن المركزية الأميركية شهدت بعض الرجات منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ولكن كما سبق القول إن ذلك لا يعني نهاية المركزية الأميركية بسبب فيروس كورونا.

2: نظام ثنائي القطب بقيادة كل من الصين وأمريكا

يضع هذا السيناريو احتمالية وجود نقطة تحول في النظام العالمي وفي دور الولايات المتحدة الأمريكية داخل النسق الدولي، ومن ثم تأثير ذلك على توازن القوى العالمية، وذلك راجع إلى أن أزمة فيروس كورونا تعد الأخطر من بين كل الأزمات التي واجهت النظام العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، وطرحت تحدياً أمام مبررات استمرار قيادة الغرب للنظام العالمي بعدما أحرزه من إخفاقات واختراق للمنظومة القيمية التي شكّلها، ودعا إليها، وفرضها بالقوة في بعض الأحيان.

لكن لا توجد أدلة حول قدرة النظام العالمي على التغلب على الأزمة الراهنة وتكيفه لاستمرار القيادة الأمريكية للنظام العالمي في مقابل تحديه للصعود الصيني، حيث إن الجديد في هذه الأزمة أنها كشفت ولأول مرة عن سعي الصين لاحتلال مكانة سياسية كبرى عالمياً بعد أن كانت تأخذ دور المتفرج في العديد من الأزمات العالمية، هذا ما يؤكد أن فترة ما بعد كورونا ستعرف صراعاً ما بين الدول الكبرى حول إعادة بناء نظام جديد قد تترتب عليه تطورات مخيفة حول تقاسم الزعامة العالمية، فيما بين الصين وأمريكا³⁰، وإعادة تشكيل أحلاف جديدة في أفق خلق توازنات جديدة، من أجل الاتفاق على خارطة طريق لتقاسم النفوذ من جديد، فيما بين الدول الكبار، فأصحاب هذه النظرية يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية لن يكون بإمكانها إبقاء الوضع على ما كان عليه، أو بالأحرى الاستمرار بالنظام العالمي القائم³¹، ذلك أن جائحة كورونا تجعل من إعادة رسم معالم النظام الجديد، على أسس جديدة، حاجة حتمية.

ومن المتوقع حسب المتمسكين بهذا السيناريو، أن النظام العالمي لما بعد جائحة كورونا سيقوده القطبان الرئيسيان وهما أمريكا والصين، ولكنه وبحسبهم لن يكون بصرامة وصراع القطبية التي كانت إبان الحرب الباردة، فبحسب هؤلاء ستكون أهم سمات هذا النظام الجديد هي المرونة، وسوف تستغل أطراف أخرى وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي وروسيا تحول هذا النظام إلى قطبي مرن وذلك في سبيل تعزيز دورها ومكانتها داخل المنظومة العالمية، بحيث أن احتدام الصراع بين الغربيين الصين وأمريكا وبالأخص في شق الحرب التجارية سيكون بمثابة فرصة ثمينة ليس للاعبين دوليين فقط بل حتى لفاعلين إقليميين وعلى

رأسهم تركيا والتي كانت إحدى النماذج الرائدة التي استطاعت التغلب على هذه الأزمة من خلال تطبيق إستراتيجية قوية وناجعة وحاسمة عبر وضع خطط عملية سريعة تبلورت باتخاذ التدابير اللازمة في القطاعات الصحية، الاقتصادية والاجتماعية، كل ذلك يعطيها أفضلية لتموقع متقدم في عالم ما بعد كورونا.

3: السيناريو الثالث: مبدأ التضامن والتعاون الدولي في ظل نظام متعدد الأقطاب

يرى السيناريو الثالث أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل قوة سائدة ولكن أكثر ضعفاً في قيادتها للنظام العالمي مع احتفاظها بالعديد من الامتيازات التي راكمتها على مدار قيادتها للنظام الدولي، ومن الممكن أن ينتج هذا السيناريو نظاماً دولياً ثنائي القطبية ولكنه هش إلى درجة كبيرة الذي نستطيع أن نطلق عليه متعدد الأقطاب. فآزمة كورونا ستفضي إلى تغيير واضح في هيكل النظام الدولي، حيث ستسرع من التحول من نظام الأحادية القطبية، الذي تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية على التفاعلات الدولية، منذ انتهاء الحرب الباردة إلى نظام متعدد الأقطاب الذي تكون فيه لروسيا والصين، أدواراً بارزة، على الصعيد السياسي والاقتصادي، إلى جانب أمريكا، وهو ما يسهم في خلق التوازن والاستقرار في العلاقات الدولية³².

ولتعزيز هذا السيناريو تحت بند التضامن والتعاون الدولي يجب توفر مجموعة من الشروط وأبرزها وضع الخلافات السياسية سواء كانت دولية أو محلية جانباً وتخفيف عبء العقوبات الاقتصادية عن طريق تجميدها أو رفعها، بالإضافة إلى تكثيف الجهود من طرف المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والدول المؤثرة في النظام الدولي لوقف العمليات العسكرية في مناطق النزاع والصراع خصوصاً في ليبيا وسوريا وغيرها التي أصبحت تواجه أوضاعاً إنسانية أشد صعوبة في زمن جائحة كورونا³³.

فإن الأزمة طالت الجميع، بحيث كانت لها تأثيرات مباشرة وكاسحة على المنظومة الدولية، لذلك فإن المصالح المتبادلة والتنازل شر لا بد منه في ظل ما يشهده النظام الدولي من تحولات هيكلية خصوصاً في شقه الاقتصادي، بحيث أحدثت أزمة فيروس كورونا هزة وأزمة مالية خانقة ستؤثر بشكل فعلي على الكتل الاقتصادية الرئيسية وعلى رأسها الولايات المتحدة، الصين، وذلك بفعل توقف أنشطة الإنتاج وتعطيل مختلف أوجه الحياة الاقتصادية الأمر الذي كان له تداعيات على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية.

لذلك، فإن العلاقات بين الدول سوف تسير على مبدأ المصالح المشتركة التي تتطلب التعاون والتنسيق المتبادل، وبالتالي فإن التقارب يبقى رهيناً بقدرة أطراف النظام الدولي خصوصاً الأكثر تأثيراً على احتواء القضايا العالقة بينهما والمرشحة للارتفاع على ضوء ما خلفته أزمة فيروس كورونا من تأثيرات على مستوى العلاقة بين البلدين. فمخلفات أزمة كوفيد-19 على النظام الدولي تفرض أكثر من أي وقت مضى على القوى الدولية العمل على زيادة فرص التعاون عن طريق تخطي العقبات سواء السياسية والاقتصادية، وذلك في سبيل تجاوز التداعيات الوخيمة لأزمة فيروس كورونا على المنظومة العالمية³⁴.

من خلال عرضنا للسيناريوهات الثلاث، فإن السيناريو الأرجح لطبيعة النظام الدولي بعد جائحة كورونا هو السيناريو الثالث، باعتبار النظام الدولي يعيش وسط ارتدادات مختلفة يستوجب التضامن والتعاون

بين كل الأطراف الفاعلة فيه بما فيها الدول السائرة في طريق النمو، لأنه أمر ضرورة للتغلب على مختلف التهديدات التي من شأنها أن تصيب النظام الدولي، في المستقبل القريب أو البعيد.

الخاتمة

الملاحظ اليوم على تعاطي مختلف دول العالم مع الانتشار المتصاعد لجائحة كوفيد 19 هو ضعف أداء المنظومات الصحية للدول، باختلاف تطورها وارتقائها الطبي، وعجزها في الحد من انتشار وخطورة هذه الجائحة، وهو ما أبان على وجود أزمات متعددة تجاوزت البعد الصحي، لتكشف عن اختلالات هيكلية مرتبطة بالفلسفة التي يقوم عليها النظام الدولي اليوم، ومكانة وموقع الإنسان فيها ومنها، وهو ما سي طرح الكثير من الاستفهام حول المراجعات التي ستطرأ على النظام الدولي بعد جائحة كورونا، فان هذه الأخيرة فتحت الباب حول ضرورة إعادة بناء نظام دولي قائم على التعاون والتضامن بين مختلف الفواعل المشكلة له خدمة لمستقبل الإنسانية.

كما أن تعقد جائحة كورونا واستعصائها على النظام الدولي، بأخذ أشكال جديدة، وما نتج عنه من خسائر اقتصادية جمة لاقتصاديات دول العالم، التي عرفت ركود كبير وانهيار العوائد المالية، يجعل المتتبع للشأن الدولي يرجح فرضية إعادة النظر في النظام الدولي القائم، وتحوله إلى نظام متعدد الأقطاب لأن طبيعة التهديدات الأمن الإنساني، تستدعي التعاون والتضامن بين مختلف دول العالم لدحرها وتقويضها.

بالإضافة إلى ذلك، فان تعافي النظام الدولي واستمراره بعد جائحة كورونا مرتبط ارتباطا وثيقا بإيجاد الترياق (اللقاح) الفعال لإنهاء الجائحة التي لم يعرفها النظام الدولي منذ عقود، وهو ما يفسر تسارع شركات الأدوية إلى إنتاج الترياق المضاد للفيروس.

كما أن الإدلاء بمستقبل النظام الدولي بعد جائحة كورونا لا يمكن التكهّن به بصفة قطعية، نظرا لتعدد الظاهرة الدولية من جهة، وارتباطه بطبيعة المخرجات التي تنتجها نهاية جائحة كورونا.

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

- 1- يجب على الجماعة الدولية أن تتعاون من أجل الوصول إلى الترياق المضاد لفيروس كوفيد 19 ، من أجل إنهاء معاناة الإنسانية، وعودة الحياة إلى طبيعتها.
- 2- ضرورة إعادة النظر في المنظومات الصحية لكل دول العالم، وجعلها أكثر جاهزية لمختلف التهديدات الصحية التي تمس بالأمن الصحي العالمي.
- 3- إعادة النظر في النظام الدولي، وجعله أكثر واقعية وفعالية في التعامل مع القضايا الصحية، ومختلف التهديدات التي تمس ببقاء الإنسان، في إطار ترقية العلاقات الإنسانية.
- 4- ضرورة إرساء قواعد عالمية جديدة، تؤمن الحق في الصحة للشعوب الفقيرة، ومساهمة مختلف المؤسسات الدولية على تكريسه في نظام عالمي جديد متعدد الأطراف.

الهوامش:

¹ OMS, Covid-19 Coronavirus Pandemic statistics, accessible via the following link: <https://bit.ly/3aQE9Ds>

² - Pascal Boniface, 50 idées reçues sur l'état du monde, Paris : Armand Colin, 2018, p.35.

³ - Pascal Boniface, la géopolitique, Paris : Eyrolles, 2017, p. 128.

⁴ - Henry Farrell and Abraham Newman, Will the Coronavirus End Globalization as We Know It, USA: Foreign Policy, March 16, 2020, p. 22.

⁵ - Ibid, p.158.

⁶ - Alian Nonjon et Pierre Dallenne, La géopolitique du monde contemporain en dissertations corrigées, Paris : Ellipse, 2006, p.335.

⁷ - Ibid, p. 337.

⁸ - Pascal Boniface, 50 idées reçues sur l'état du monde, p. 56.

⁹ Hynd Bouhia, La pandémie covid-19 a changé l'échiquier géostratégique mondial, Paris : Policy Center for the New South, 2020, p. 05.

¹⁰ Pascal Boniface, La géopolitique de Covid-19. Ce que nous révèle la crise du Coronavirus, Paris : Eyrolles, 2020, p. 65.

¹¹ Mark Minevich, Can China use coronavirus to pave the way to a new world order?, The Hall, Avril 2, 2020, accessible via the following link: <https://bit.ly/3b4Nngv>

¹² مصطفى بخوش، انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية، في: أزمة كورونا وانعكاساتها على العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، قطر: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020، ص ص 83-84.

¹³ احسام بوتاني، عالم ما بعد كورونا: ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد، إسطنبول: مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية، 2020، ص ص 38-39.

¹⁴ Henry Farrell and Abraham Newman, Will the Coronavirus End Globalization as We Know It, USA: Foreign Policy, March 16, 2020, pp. 25-29.

¹⁵ - Pascal Boniface, La géopolitique de Covid-19. Ce que nous révèle la crise du Coronavirus, op.cit, p. 42.

¹⁶ Lauren Fedor and Katrina Manson, Trump suspends funding to World Health Organization, Financial Times, April 15, 2020.

¹⁷ روبين نيبلت، "كيف سيصبح النظام السياسي والاقتصادي بعد كورونا"، العربي الجديد، بتاريخ 25 مارس 2020، متوفر عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3bJeS0d> تم تصفحه بتاريخ: 2021/03/14.

¹⁸ - روبين نيبلت، "كيف سيصبح النظام السياسي والاقتصادي بعد كورونا"، مرجع سابق.

¹⁹ Henry Farrell and Abraham Newman, op.cit, p.12.

²⁰ Javi López, The coronavirus: A geopolitical earthquake, Belgium: European Council on Foreign Relations, Avril 2, 2020, accessible via the following link: <https://bit.ly/2xpR9C>

²¹ - خير الدين الجابري، أخطاء فاضحة لمنظمة الصحة العالمية أدت لانتشار كورونا، وهذا ما يجب عليها عمله لإنقاذ

العالم، عربي بوست، بتاريخ 8 أبريل 2020، متوفر عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/32dhOPA>

²² ماذا فعل كورونا بمنظمة الصحة العالمية؟ قائمة من التناقضات الجسيمة وقعت بها المرجعية الطبية الأهم في

العالم، عربي بوست، 9 يوليو 2020، متوفر عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/35IGOGk>

²³ Javi López, op.cit.

²⁴ Nicu Popescu, How the coronavirus threatens a geopolitical Europe, Global village space, March 30, 2020, accessible via the following link: <https://bit.ly/2JLNy4a>

²⁵ حلمي همامي، أي اتحاد أوروبي بعد كورونا؟، صحيفة العرب، بتاريخ 26 مارس 2020، متوفر عبر الرابط

التالي: <https://bit.ly/39s4s2b>

²⁶ Mohammed Cherkaoui, The Shifting Geopolitics of Coronavirus and the Demise of Neoliberalism – (Part 1), Aljazeera Center For Studies, March 2020, “accessible via the following link: <https://bit.ly/2yh9jX6>, P: 3.

²⁷ Ibid, p04.

²⁸ Ibid, p 05.

²⁹ محمد بن سعيد الفطيسي، “مستقبل العلاقات الدولية في ظل فيروس كورونا كوفيد 19”، يومية الوطن، بتاريخ 5

أبريل 2020، متوفر عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/2DNAFqZ>

³⁰ ندر الشرعي، مستقبل العلاقات الدولية بعد جائحة كورونا “المشهد العام، بتاريخ 8 يونيو 2020، متوفر عبر

الرابط التالي: <https://bit.ly/33fWybl> التالي:

³¹ Mara Mordecai , How Americans envision a post-pandemic world order, USA: Factank new in the number Jornal, JUNE 2, 2020, p 12

³² - Ibid, p 13.

³³ عصام عبد الشافي، مستقبل السياسات الدولية، تركيا: أكاديمية العلاقات الدولية، 2019، ص 3-9.

³⁴ المرجع نفسه.